

الجلسة الافتتاحية 9:30-10:00

- معالي الأستاذ الدكتور فالح عبدالله العزب، وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- الأستاذ الدكتور / محمود حمد، الأمين العام للمنظمة العربية للقانون الدستوري.
- الأستاذة الدكتورة / هيلة المكيمي، مديرة مركز جلف نولج للأبحاث والدراسات.

الجلسة العلمية الأولى: المحكمة الدستورية الكويتية 10:00-11:15

- رئيس الجلسة: معالي المستشار / فيصل الغريب،
- معالي المستشار / إبراهيم السيف، المحكمة الدستورية الكويتية: رؤية قاض.
 - السيد الدكتور / نواف الياسين، المحكمة الدستورية الكويتية في نظر المحامين والأكاديميين.

استراحة قهوة: 11:15-11:30

الجلسة العلمية الثانية: دراسة مقارنة 11:30-12:30

- رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور / محمد بوسلطان
المعقب: السيدة الدكتورة / انيا شولر
- الأستاذة الدكتورة / ايميليا جستينيا باول: المحاكم الدستورية ودور القانون في الدول الإسلامية: دراسة مقارنة.
 - السيد الأستاذ / عمر حمادي: المحاكم الدستورية في فترات الانتقال الديمقراطي: دروس من العالم العربي (بواسطة سكايب).

استراحة الغذاء 12:30-14:00

الجلسة العلمية الثالثة: مصر وليبيا 14:00- 15:30

- رئيس الجلسة: معالي المستشار الدكتور / يعقوب السعيد
المعقب: المستشار الدكتور / محمد الغنام
- السيد الأستاذ / عمر النعاس: الرقابة على الدستورية في ليبيا.
 - المستشار الدكتور / ماجد شبيطة: مدى جدوى رقابة المحكمة الدستورية العليا لسلطات رئيس الجمهورية في الاحوال الاستثنائية في الدساتير المصرية.
 - المستشار / محمد عبد الحليم: الرقابة السابقة في فقه وقضاء المحكمة الدستورية في مصر (بواسطة سكايب).

استراحة قهوة 15:30-16:00

الجلسة العلمية الرابعة: الجزائر وتونس والبحرين 16:00-17:30

- رئيس الجلسة: السيد الأستاذ / ناصر الزيد
المعقب: السيدة الأستاذة / سلسبيل القليبي
- الأستاذ الدكتور / نصرالدين بوسماحة: فعالية الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر.
 - السيد الأستاذ / احمد ورفلي: المحكمة الدستورية التونسية: كيف ستدير سيل القضايا المتوقع.
 - الأستاذ الدكتور / مروان المدرس: تجربة القضاء الدستوري في مملكة البحرين.

الجلسة الختامية: 17:30-18:30

- رئيس الجلسة: السيد الأستاذ / ناصر الكريوين، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب.
- الأستاذة الدكتورة / هيلة المكيمي، مديرة مركز جلف نولج للأبحاث والدراسات.
- الأستاذ الدكتور / محمود حمد، الأمين العام للمنظمة العربية للقانون الدستوري.